

## مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

### تدهور الظروف التجارية في ديسمبر في ظل موجة ثانية من فيروس كوفيد-19

#### النتائج الأساسية:

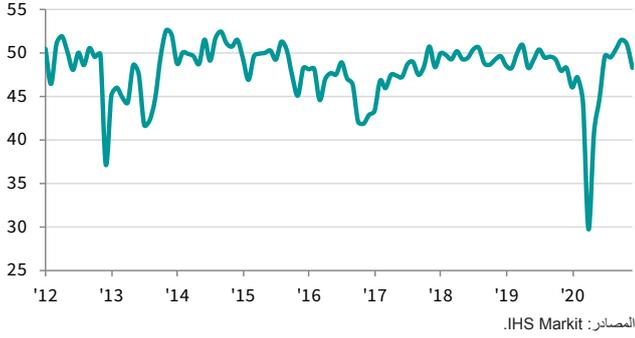
تراجع قوي في مستويات الإنتاج مع انخفاض الطلب بسبب ارتفاع الإصابات

أقوى زيادة في المخزون منذ منتصف 2012

تسارع معدل فقدان الوظائف

تم جمع البيانات خلال الفترة من 4 إلى 15 ديسمبر 2020.

مؤشر PMI لمصر  
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



#### تعليق

في إطار تعليقه على نتائج دراسة مؤشر مدراء المشتريات في مصر، يقول ديفيد أوبن، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit:

"أشارت أحدث بيانات مؤشر مدراء المشتريات إلى حدوث تراجع في الاقتصاد المصري غير المنتج للنفط في نهاية العام، ما يعكس تدهور بيئة السوق قليلاً، وتزامن ذلك مع ارتفاع حالات كوفيد-19 المحلية مرة أخرى. وأدت المخاوف من "موجة ثانية" من الوباء وتجديد إجراءات الإغلاق إلى تأجيل بعض الشركات لاستكمال الطلبات الجديدة في شهر ديسمبر، على الرغم من زيادة التفاوض بالمستقبل حيث بدأ توزيع لقاحات كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم.

"كان الانخفاض في المبيعات بمثابة مفاجأة للشركات التي قامت بعمليات شراء إضافية في وقت سابق من الربع الرابع، حيث تراكمت مخزونات مستلزمات الإنتاج غير المستخدمة بأسرع معدل منذ منتصف عام 2012. وتراجع نشاط الشراء لاحقاً بشكل حاد، بينما انخفضت أعداد الوظائف بأقوى معدل لها منذ شهر أغسطس".

شهدت الشركات المصرية غير المنتجة للنفط انخفاضاً متجدداً في ظروف التشغيل في نهاية عام 2020، مما يعكس انخفاضاً قوياً في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة حيث أدى ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) إلى انخفاض في طلب العملاء. وجددير بالذكر أن الانكماش أدى إلى تراكم فائض مستلزمات الإنتاج، مع ارتفاع المخزون بأقوى معدل له منذ شهر يونيو 2012.

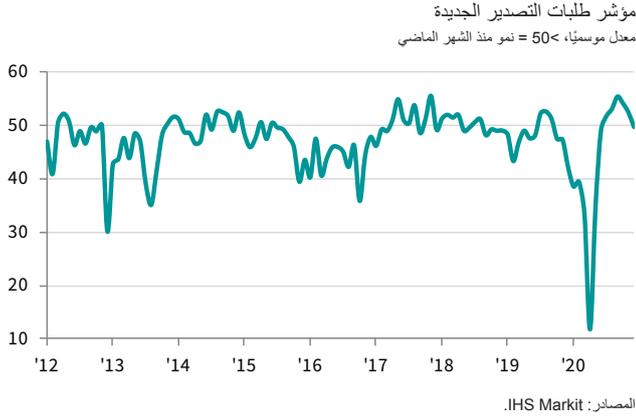
في الوقت ذاته، تسارع معدل تخفيض الوظائف إلى أسرع مستوى في أربعة أشهر، على الرغم من أن تزايد الأمل بشأن لقاحات كوفيد-19 جعل الشركات أكثر تفاؤلاً بشأن التعافي خلال عام 2021.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) لمصر التابع لمجموعة IHS Markit - هو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - انخفاضاً إلى ما دون مستوى الـ 50.0 نقطة المحايد في ديسمبر، مسجلاً 48.2 نقطة ليشير إلى تدهور معتدل في أحوال القطاع غير المنتج للنفط. بعد تسجيل المؤشر 50.9 نقطة في شهر نوفمبر، أنهت القراءة الأخيرة انتعاشاً في الاقتصاد استمر ثلاثة أشهر أعقب تراجعاً حاداً بسبب الوباء.

أفادت الشركات بانخفاض قوي في النشاط التجاري في نهاية العام، وكان غالباً مرتبطاً بانخفاض المبيعات حيث أصبح العملاء حذرين من زيادة جديدة في حالات كوفيد-19. ومع احتمالية فرض تدابير صحية عامة أكثر صرامة في المستقبل، أشارت الشركات التي شملتها الدراسة إلى أن العملاء قد امتنعوا عن استكمال الطلبات الجديدة.

ورغم ذلك، كان التراجع في الإنتاج والمبيعات أقل حدة بشكل ملحوظ مما كان عليه في كل الشهور طوال النصف الأول من عام 2020، وأضعف بكثير من المستوى الأدنى المسجل في شهر أبريل في ذروة الوباء.

تابع...



### تعليق

ديفيد أوين  
خبير اقتصادي  
IHS Markit  
هاتف: +44 207 064 6237  
david.owen@ihsmarkit.com

كاثرين سميث  
العلاقات العامة  
IHS Markit  
هاتف: +1 781 301 9311  
katherine.smith@ihsmarkit.com

ومع انخفاض الطلب، أبلغت الشركات عن فائض في مخزون مستلزمات الإنتاج في شهر ديسمبر، حيث ارتفع حجم المخزون بأسرع معدل لمدة ثمانية سنوات ونصف. ونتيجة لذلك، انخفض نشاط المشتريات الجديدة بشكل حاد، مما عوض جزئياً التوسعات التي سُجلت في فترتي الدراسة السابقتين.

وكان تراكم الأعمال مستقرًا للمرة الأولى منذ ثمانية أشهر في شهر ديسمبر مع تخفيف الضغوط على القدرة الاستيعابية، ما أدى إلى انخفاض أسرع في أعداد القوى العاملة. وجدير بالذكر أن الانخفاض في التوظيف كان الأقوى منذ شهر أغسطس، لكنه ظل معتدلاً بشكل عام.

وعلى صعيد الأسعار، سجلت الشركات المصرية غير المنتجة للنفط ارتفاعاً طفيفاً في أسعار البيع بنهاية العام، وهو أبطأ معدل مسجل في أربعة أشهر. وكان ارتفاع الأسعار مرتبطاً بشكل عام بتمرير التكاليف المرتفعة إلى العملاء، حيث ارتفعت أسعار المواد الخام مثل النحاس والحديد بشكل حاد. ومع ذلك، خفضت بعض الشركات أسعارها في ظل جهود جذب عملاء جدد.

في الوقت ذاته، واجهت الشركات مواعيد انتظار أطول لتسليم المشتريات خلال الشهر، حيث طالت مواعيد التسليم للمرة الأولى منذ شهر يونيو. ومع ذلك، كان التراجع العام في أداء الموردين طفيفاً.

وأخيراً، تحسنت التوقعات بالنسبة للنشاط في الأشهر الـ 12 المقبلة بقوة في شهر ديسمبر، حيث أبدت الشركات المصرية آمالاً متزايدة في الانتعاش خلال عام 2021. وكان التفاؤل بشأن لقاحات كوفيد-19 الفعالة هو سبب تحسن التوقعات، بينما كانت هناك أيضاً توقعات بعقود جديدة وتوسع في الأعمال. ومع ذلك، كان مستوى التفاؤل العام أضعف من متوسط السلسلة.

### المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر ديسمبر 2020 في الفترة من 4-15 ديسمبر 2020.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

### نبذة عن IHS Markit

تُعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجليل المعقل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واتقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2021. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فإرجى مراسلة katherine.smith@ihsmarkit.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

### نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأزمات الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

### إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر PMI™ و Purchasing Managers' Index™ و Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.